المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٥

خلافات مجلس الأمن حيال «لهجة» القرار المتعلق بسورية تؤدي إلى تأجيل التصويت عليه إلى مطلع الأسبوع المقبل

ميليس طالب دمشق بالتعاون واقترح عليها المباشرة بتحقيق خاص بها

نيويورك: غيدا فخري

كشفت أمس الولايات المتحدة وفرنسا تحركاتهما الدبلوماسية داخل مجلس الأمن بهدف دفع أعضاء المجلس الى تبني قرار يطالب الحكومة السورية بـ«التعاون الكامل» مع لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، خلال المرحلة المقبلة من عملية التحقيق، مع إرجاء النظر في مسألة العقوبات لإتاحة الفرصة أمام لجنة التحقيق باستكمال تحقيقاتها. وكان من المتوقع أن يبدأ أعضاء مجلس الأمن أمس مناقشة مشروع القرار الأميركي ـ الفرنسي، الذي يركز على مطالبة المجلس بتعاون سورية الكامل مع لجنة التحقيق. وتسعى الولايات المتحدة الى اصدار قرار شديد اللهجة يندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن آلية لتطبيق القرار من خلال استخدام كل «الإجراءات اللازمة» في حال لم تتعاون سورية مع لجنة التحقيق. الا أن التباين في مواقف بعض الدول وتحفظها على اتخاذ اجراءات صارمة ضد سورية، في هذه المرحلة المبكرة قبل انتهاء عملية التحقيق، أدى الى تأجيل موعد التصويت على القرار الى الأسبوع المقبل مع التخلي عن أية اشارة الى مسألة العقوبات.

واستمرت أمس المشاورات المكثفة بين مندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وفي العواصم المختلفة، لتسوية الخلافات. واضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الى ارجاء موعد التصويت على القرار حتى بداية الأسبوع المقبل ـ يوم الاثنين على الأرجح خلال جلسة لمجلس الامن تُعقد على مستوى وزراء الخارجية ويشارك فيها وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع ـ من أجل ضمان تأييد دول مثل روسيا والصين والجزائر، التي أبدت تحفظاتها على اتخاذ اجراءات صارمة ضد سورية قبل اتاحة الفرصة لها لاظهار مدى تعاونها مع لجنة التحقيق في المرحلة المقبلة. وقال مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، انه من «المهم أن نستمع الى آراء زملائنا في مجلس الأمن والى ما سيقوله لنا رئيس لجنة التحقيق»، واصفاً المرحلة الحالية بأنها «مرحلة حاسمة بالنسبة لمجلس الأمن». وقال بولتون ان «الولايات المتحدة تعمل على تحقيق الاجماع بين أعضاء مجلس الأمن وتسير بحذر بهدف تحقيق اجماع واسع، وان كانت واثقة من امكانية تحقيق ذلك»، مشدداً على ضرورة تبني مجلس الامن قراراً قوياً يعكس جدية المسألة». ورفض بولتون التعليق على ما اذا كانت الولايات المتحدة ستصر على ادراج القرار تحت الفصل السابع، مكتفياً بالقول «ان المشاورات لا تزال جارية حول التفاصيل المتعلقة بالقرار».

وشدد مندوب فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة، جان مارك دي لا سابليار، على أهمية المرحلة الحالية نظراً لما توصل اليه رئيس لجنة التحقيق. وقال مندوب الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة، عبد الله

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بعلي، إن ما يتوقعه مجلس الأمن من كل المعنيين «هو التعاون الكامل مع التحقيق» في اغتيال الحريري. ورفض بعلي التعليق على ما اذا كان القرار الجديد سيندرج تحت الفصل السابع أم لا، معتبراً أن هذا الموضوع لم يُحسم أساساً» بين الدول المعنية بطرح القرار أمام مجلس الأمن. ولم يكشف عن موقف الجزائر، وهي العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، من هذا الموضوع. وكرر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، موقفه ازاء ما يجري، معتبراً «أننا ما زلنا في بداية المسار وليس في نهايته». وقدم أمس رئيس لجنة التحقيق، ديتليف كيليس، احاطة الى أعضاء مجلس الأمن أكد فيها على الطابع «الفريد وغير المسبوق» للمهمة التي أوكلها اليه مجلس الأمن في أبريل (نيسان) الماضي. وقال ميليس ان هذه القضية، نظراً لأوجهها المتعددة وتشعباتها، لا يمكن اعتبارها كاملة في الوقت الحالي، مشيراً الى أن قضية معقدة كهذه تتطلب أشهراً عديدة ان لم تكن سنوات عديدة لتُستكمل. وأوضح ميليس انه بحاجة الى المزيد من الوقت لمتابعة بعض الخيوط الهامة التي كشف عنها التحقيق وللبحث عن أدلة جديدة تساعد على تسليط الضوء على عملية اغتيال الحريري. وشدد ميليس على أن اللجنة، في ضوء قرار التمديد لها حتى منتصف ديسمبر المقبل، ستبقي على «نفس المستوى من التعاون مع السلطات اللبنانية وستساعد، متى تمكنت، في تعزيز هذا التعاون». وأكد ميليس أن اللجنة «ستعيد استجواب بعض الأشخاص وستستجوب أشخاصاً جددا» في الفترة المقبلة. واعتبر المحقق الألماني أن ثمة فرصة جديدة «أمام السلطات السورية لاظهار تعاون أوسع وأكثر جدية ولتقديم أية أدلة جوهرية في ما يتعلق بالاغتيال». وذهب ميليس الى حد الاقتراح على سورية بفتح عملية تحقيق خاصة بها، قائلاً: «قد ترغب السلطات السورية من جهتها بإجراء تحقيقها الخاص في اغتيال رفيق الحريري بصورة شفافة ومنفتحة». واشاد رئيس لجنة التحقيق بالتقدم الذي حققته السلطات القضائية والأمنية اللبنانية في ما يتعلق بقدراتها بمتابعة التحقيق. وأشار ميليس الى استمرار بعض «المشاكل المتعلقة بالثقة العامة»، بيد أن هذه السلطات أبدت «في الآونة الأخيرة مستويات متزايدة من المهنية والكفاءة». واعتبر ميليس أن احدى الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذا التغيير الايجابي تتعلق بوضع القيود السابقة جنباً وبتنحي الحرس القديم». وأضاف ميليس أن وجود الأمم المتحدة ودعمها النشيط ساهم أيضاً في هذا التغيير. وشدد ميليس على الطابع الدولي لعملية التحقيق مع «وجود 30 محققاً من 17 دولة شاركوا في استجواب أكثر من 400 شاهد ومشتبه فيهم». وقال ان اللجنة راجعت حوالي 60 ألف وثيقة ووضعت أكثر من 16500 صفحة من الوثائق. وأشار ميليس الى أنه تم جمع أكثر من 450 قطعة أدلة وتحديد بعض الخطوط الأساسية للتحقيق. وأكد ميليس أن الأشخاص الذين شاركوا في صياغة التقرير ينتمون الى ثماني دول مختلفة، مشدداً على الأهمية التي علقها على تأمين «توزيع جغرافي متوازن في اللجنة من أجل تعزيز مصداقيتها». وتوقع ميليس أن يزداد مستوى الخطر والتهديد الذي يواجهه أعضاء لجنة التحقيق، لا سيما بعد صدور التقرير، مشيراً الى تلقي لجنة التحقيق «عدداً من التهديدات التي اعتُبرت، حسب تقييم المسؤولين الأمنيين في اللجنة، موثوق بها وذات مصداقية».

وأكد ميليس أن «السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية التي أظهرت حسن النية وقدرة متزايدة على التعامل مع هذه القضية ستستفيد من أي دعم تقني وقانوني يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه لها، سواء على المستوى الثنائي أو في اطار نظام الأمم المتحدة.

وقدم مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، فيصل مقداد، بياناً أمام أعضاء مجلس الأمن أكد فيه على أن تقرير ميليس يضع سورية «في دائرة الاتهام قبل أن يُستكمل التحقيق»، معتبراً أن التقرير «متأثر بشكل واضح وأساسي بالأجواء السياسية التي سادت لبنان عقب اغتيال الرئيس الحريري». وأشار مقداد الى أن «الفرضيات التي يعتمدها التقرير لوضع سورية في دائرة الاتهام والشبهة»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تعتمد ملياً «على شهادات أشخاص لهم مواقف سياسية معلنة بقوة ضد سورية مما يفقد هذه الشهادات صدقيتها وحياديتها، في حين يشكك التقرير في شهادات مسؤولين سوريين». ورغم الانتقادات الشديدة التي وجهها المندوب السوري الى محتويات تقرير ميليس الا أنه أعاد تأكيد بلاده على أنها تنوي التعاون مع لجنة التحقيق. وقال مقداد: «أتساءل عن الأهداف الحقيقية التي يسعون اليها والتي أجزم أنها يمكن أن ترتبط بكل شيء الا بالوصول الى الحقيقة التي تسعى سورية والمجتمع الدولي للتوصل اليها». وقال ان اتهام التقرير سورية بعد التعاون مع لجنة التحقيق «فيه تجن كبير على سورية». وقال ان سورية وافقت على ان يتم استجواب عدد من السوريين في «الأراضي السورية في أي مكان تختاره اللجنة بحرية تامة»، مشيراً الى أن «اللجنة أعربت عن رغبتها في أن تتم هذه اللقاءات على الحدود السورية ــ اللبنانية، وهذا ما حصل». وأكد مقداد أن «سورية تعاونت خلال الفترة الماضية مع اللجنة الدولية بكل صدق واخلاص»، وأن ذلك كان نابعاً من التزامها بالشرعية الدولية ونابعاً أيضاً من «رغبتها الجادة في كشف الحقيقة». وأضاف أن سورية هي «المتضرر الأساسي من هذه الجريمة خاصة أن العلاقات التي قامت بين سورية والمرحوم الحريري منذ منتصف الثمانينات كانت علاقة تعاون واحترام». وقال مقداد، في ختام كلمته أمام مجلس الأمن، انه «كان يتوجب على اللجنة ألا تضع أياً كان في دائرة الشك والاتهام، وتكتفي في هذه المرحلة من عملها بتقديم تقرير اجرائي ريثما تكتمل تحقيقاتها».

ومن جهته أكدت لبنان، في بيان ألقاه السفير بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة، على تقديرها للعمل «الهام الذي قامت به لجنة التحقيق الدولية، والجهد الذي بذلته»، مشيراً الى أن التقرير الصادر عنها «يعتبر القاعدة الصلبة في سبيل استكمال التحقيق المطلوب للكشف عن كافة جوانب الجريمة الارهابية واحقاق العدالة عبر معاقبة المجرمين القتلة أينما كانوا وأينما وُجدوا». ورحب العساكر بتمديد ولاية اللجنة حتى نهاية العام الحالي، بغية تحقيق الهدف المطلوب. وقال ان لبنان «يشعر بالارتياح لما جاء في التقرير حول الدور الذي قامت به المؤسسات القضائية والأمنية اللبنانية في التعاون البناء مع اللجنة». وبعد الاستماع الى الاحاطة التي قدمها ميليس والى الرد اللبناني والسوري على نتائج تقريره، عقد أعضاء مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة مع رئيس لجنة التحقيق، للاستماع إلى آرائه حول المرحلة المقبلة من التحقيق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية